هو ، حسب رأيي ، اقامة حكومة من الخبراء والمفكرين ، تتسلم ادارة الدولة حتى يحين الفرج ... » .

ولم يقتصر توجيه النقد الى الحكومة الاسرائيلية على المعلقين والصحافيين ، بل سبق هؤلاء ولحق بهم زعماء احزاب المعارضة الذين هاجموا الحكومة على التخاذل وعلى الاخطاء الكثيرة التي ارتكبت قبل الحرب واثناءها وعلى قبولها بقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ ، وهو القرار الذي تضمن التسوية التي قال عنها مناحيم بيغن في معاريف ٧٣/١٠/٢٦ « ملزم انا بان اقول للشعب : ان هذه التسوية هي تسوية مفروضة » . وهاجمت « رابطة الدفاع اليهودية » كذلك الحكومة الاسرائيلية لهذا السبب في بيانات نشرت في الصحف الاسرائيلية على شكل اعلانات بعنوان « انتصار للعرب » (يديعوت احرونوت ١٩٧٣/١٠/٢٦ ، هآرتس ١٩٧٣/١٠/٢٨ وغيرهما) .

وعلى جبهة اليسار كذلك هوجمت الزعامة الاسرائيلية ، وطالب الحزب الشيوعي الاسرائيلي — راكاح — في بيان نشره في جريدة « هآرتس » ١٩٧٣/١٠/٢٤ ، طالب حكومة اسرائيل بالمحافظة بدقة على وقف اطلاق النار والعمل على التنفيذ الصادق لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وقالت جريدة « كول هعام » الناطقة بلسان الحزب الشيوعي — ماكي ، في عددها يوم ١٩٧٣/١٠/١٥: « ان ما يمكن استخلاصه من الفترة الاخيرة ، يؤكد ان الرغبة في المحافظة على الوضع الراهن، بعد حرب الايام الستة ، شلت مبادرات الحكومة الى السلام ، وأعطت تصريحات غير مسؤولة لوزراء في الحكومة امثال موشي دايان ، وقدمت محاولات فرض حقائق الامر الواقع في المناطق المحتفظ بها ذريعة شرعية ملموسة لاتجاه تفضيل المكاسب الاقليمية على مبادرات السلام » .

وفي دعوة واضحة وصريحة الى كل من غولدا مئير وموشي دايان بالاستقالة ، قال اوري افنيري انه « سيكون ذلك بمثابة كارثة اذا ما استمرت ادارة الدولة خلال الايام المصيرية القريبة ، في ايدي اولئك الذين ادوا بنا الى الضرب المبرح » (هعولام هزي — ١٩٧٣/١٠/٣١) .

على ان الاكثر تعرضا الى اللوم والهجوم بين زعماء اسرائيل موشي دايان ، الى درجة ان وزير العدل يعقوب شمشون شابيرا ، وهو من حزب العمل — حزب مئير ودايان — قد استقال من الحكومة احتجاجا على بقاء دايان عضوا فيها . وعندما هوجم شابيرا على خطوته هذه انبرى العديد من المعلقين للدفاع عنه وقال متنياهو بيلد في « معاريف » يوم ١٩٧٣/١١/٢ « ان استقالة الوزير شابيرا تكشف واحدة من الاوهام الكثيرة التي رافقتنا على مدى عدد من السنين ، وليس هو الوهم الاخطر . وفي خطوته هذه ، وهي الايجابية اساسا وغير المتسرعة في توقيتها فند شابيرا الكذبة المنطلية علينا حول المسؤولية الجماعية لاعضاء الحكومة . لم تكن عندنا ابدا مسؤولية كهذه ، ولقد حان وقت تفجير الوهم بشأنها » .

« لقد اتخذت عندنا دائما وابدا قرارات مصيرية في كافة انواع « الهيئات » التي كان اعضاؤها اشخاصا راوا انفسهم — على ما يبدو — مسؤولين امام الباري عز وجل ، وليس امام الشعب ومنتخبيه . ان القرار بشأن حرب سيناء (سنة ١٩٥٦) اتخذه بن غوريون ، واتخذ عدد من الاشخاص قرار المخاطرة الكامن في عدم تجنيد القوات عشية عيد الغفران . ويزعم الوزير شابيرا انه لم يكن من بين هؤلاء الاشخاص ، وكذب الوزير ألون خبرا قال انه كان بينهم ، وينكر الوزير سابير كذلك ان تكون له علاقة بهذا القرار ، ويزعم الوزير فيرهافتغ ان الامر لم يعرض اطلاقا على اللجنة الوزارية لشؤون الامن ، لان هذه قد توقفت عن الاجتماع منذ زمن بعيد . واذن من كان هؤلاء الاشخاص ؟ أهكذا فجأة نكرات لا أسماء لهم اخذوا على عاتقهم مسؤولية الحسم في قرار مصيري الى هذه الدرجة ؟ وبأية صلاحية قاموا هم بذلك ؟ » .

« ان رئيسة الحكومة تحاول الزعم بأن الحكومة كلها مسؤولة عن كل ما أقر ونفذ . واذا ما قبل جميع هؤلاء الوزراء الذين لم يشتركوا في النقاش المصيري واتخاذ القرار تحمل هذه المسؤولية ، فانما يكونون قد اضافوا خطيئة الى الجريمة . ليست مهمة الوزير التغطية على زميله على هذا النحو ... ولا يجوز استخدام مبدأ المسؤولية الجماعية بهدف انقاذ جلد وزير فشل » .

وننتقل من ذلك الى الصعيد العسكري النظري، لنرى ان عناوين واعمدة الصحف الاسرائيلية ، قد عادت من جديد تكرر وتردد تعابير « الحمائم »